السعدون يطلب إخلاء القاعة لاختيار رئيس ديوان المحاسبة

جانب آخر من الجلسة

### أكد أن القضية تحظى باهتمام القيادة السياسية وسمو رئيس مجلس الوزراء

# الفهد: «حكم صندوق الجيش» ما هو إلا بداية لاستعادة حقوق الكويت

مداخلة الوزير البراك

متابعة نيابية

**شكلنا لجنة تضم ممثلين للبنك المركزي ورئاسة أركان الجيش وإدارة الفتوى والتشريع لمتابعة القضية**

**أستذكر دور الراحل الشيخ ناصر صباح الأحمد رحمه الله في هذه القضية وسنكمل ما بدأه من هذا الملف**

منذ 2014، ماذا قدمتم عنه؟ أين هو؟ هل يوجد شي واضح بشأنه؟ هذه مماطلة أم لا؟، وهذا يدل على أن سلوكك لم يفرق عمن سبقك».

وأضاف: «أنت لم تقدم أي حلول حقيقية للقضايا المتعلقة بتحسين معيشة المواطنين والخدمات المقدمة للمواطنين، لم نجد تحركا حقيقيا لعلاج مشكلة الشوارع وإصلاحاتها».

وتساءل: «ماذا قدمت يا سمو الرئيس للتعليم، الأسر تحرص على تعليم متميز لضمان فرصة عمل، ما هي حلولك حول التعليم العام المتراجع؟»

وفي محور تخبط السياسات العامة للحكومة، قال النائب مهلهل المضف: يجب أن تقال الحقيقة ولو كانت قاسية، الموضوع يتعلق بدولة وشعب وثروات ومستقبل أجيال.

وأشار إلى التناقض بين التصريحات الحكومية، رئيس الوزراء تكلمت في افتتاح دور الانعقاد الأول عن رؤية كويت 2035، ووزير النفط تكلم عن تعديل الخطة إلى 2040، وفي الخطاب الاميري الحديث عن كويت 2035... نمشي على منو؟ على أي خطة؟

وأضاف: منذا استلامك يا سمو الرئيس للحكومة وزادت الشواغر في البلد، التي ارتفعت لأكثر من 500 وظيفة قيادية، وقد غيرت الشروط لتسهيل تعيين القياديين، لكن لم يتم تسكينها، وكان نهجك الاستمرار على نفس النهج والعهد السابق.

وأشار المضف إلى أن «النقطة الأخرى في التخطيات هو تراجع الكويت في المؤشرات الدولية، وفي مؤشر الديموقراطية لدينا دستور يكفل الديموقراطية لكن لا نملك نظاما انتخابيا عادلا ولا تنظيما للعمل السياسي ولا حرية سياسية».

وقال: «البلد لا يدار بالعواطف بل بتحقيق مصالح الشعب، ولايدار بالمساومات السياسي، واستمرار هذا الأسلوب هو استمرار للنهج السابق».

انتقل النائب مهلهل المضف الى المحور الثالث من استجوابه، التهرب من الإجابة عن الأسئلة البرلمانية والتذرع بعدم دستوريتها.

وقال: هذا المحور تحديدا ندافع من خلاله عن الدستور، فما قيمة النائب والمجلس بدون سؤال برلماني، وما قيمة السؤال بدون الاجابة عليه؟

وأضاف: «رئيس الوزراء يستهتر بأعمال الرقابة البرلمانية من خلال عدم الرد على الأسئلة البرلمانية والتي تعد إحدى الأدوات الدستورية للنائب»، مبيناً أن «السؤال البرلماني هو سلاح النائب، وعدم الرد او الإجابة عليه بحجة عدم الدستورية ممارسة أخطر من»المزمع«، وهنا أضع النواب أمام قسمهم، عدم الإجابة عن السؤال البرلماني ممارسة ديموقراطية أم هدم لإحدى الأدوات الدستورية؟»

واستعرض النائب مهلهل المضف بعض الأسئلة التي وجهها وبعض النواب الى رئيس الوزراء تتعلق بالسياسة العامة للدولة، كما استعرض جدولا يحمل مقارنة بكيفية تعاطي رؤساء الوزراء السابقين مع الاسئلة البرلمانية.

وقال: «ياسمو الرئيس اذا كان هدفك حماية كرسيك، فأنا هدفي حماية الدستور».

ثم انتقل الدور لسمو الرئيس للرد، إذ أكد رئيس مجلس الوزراء احترامه وتمسكه بالدستور وضرورة فتح صفحة جديدة من الممارسة الديمقراطية بين السلطتين.

ثم بدأ رئيس الوزراء الرد على محاور استجوابه مستذكراً «قول الشيخ جابر الأحمد طيب الله ثراه أن الكويت هي الوجود الثابت ونحن الوجود العابر.. هذه النعمة تتطلب الحفاظ على أمنها واستقرارها وهي مسؤوليتنا جميعا بوضع مصلحتها فوق أي مصلحة واعتبار».

وقال: «ما يجمعنا نحن الكويتيين اليوم أكثر مما يفرقنا وما اجتمعنا عليه أكثر مما نختلف حوله.. والاختلاف سنة الحياة إلا أن ما يثير الاستغراب من يراهن على تباين وجهات النظر لمقاصد لا يعلمها إلا الله وحده».

وأضاف: حرصت اليوم على صعود المنصة برا بالقسم الذي أقسمته أمام مجلس الأمة ومن أجل وضع الحقائق كاملة أمامكم دون اللجوء الى التأجيل او الإحالة للتشريعية رغم ما شاب الاستجواب من مخالفات دستورية.

وتابع: «منذ أن قدم النائب استجوابه قررنا مباشرة الصعود للمنصة ولم أطلب الإحالة للتشريعة أو المحكمة الدستورية أول التأجيل أو حتى سرية الجلسة وذلك من اجل الاستماع وتفنيد كلام المستجوب.. وهذا أعتبره أول خطوة للإصلاح السياسي».

وقال: أشارت قرارات المحكمة الدستورية الى الشروط والضوابط في شأن الحق في استجواب رئيس الوزراء فيما يدخل في اختصاصه فقط.. دون استجوابه عن أي أعمال تنفيذية تختص في وزارات بعينها.

وتابع: «كان المفروض أن يتم الاستجواب في وقت ملائم.. ونحن اليوم لدينا قرارات ومشاريع تهم مصلحة البلد وأهل الكويت كان يفترض أن نقرها اليوم».

وأوضح رئيس الوزراء أن «مواد الدستور أكدت ضرورة أن يكون الاستجواب واضحا ومحددا إلا أن استجواب النائب جاء مخالفا لذلك لاسيما في شأن التعامل مع برنامج عمل الحكومة الذي تم تقديمه ومناقشته أمام مجلس الأمة».

وأضاف: " أغلب الأعضاء يشيدون بإنجازات الحكومة وما فعلناه خلال الفترة الماضية لا يقبل به النائب واعتبر أننا لا نستحق أن نكون جميعا مسؤولين بالحكومة.. الأخ النائب منذ أن أقسمنا قال «لن نتعاون مع الحكومة.. النية موجودة منذ البداية ولا اعرف شنو اللي بيني وبينه».

وإذ أشار إلى أن «الاستجواب يغلب عليه الأسلوب الإنشائي خاصة في المحورين الأول والثاني.. ولم يتضمن الوقائع المثبتة والصريحة بل كان مليئا بالعموميات ولم يتعلق بقضايا وموضوعات تتضمن برنامج عمل الحكومة»، قال رئيس الوزراء: «حفل الاستجواب بالعديد من التساؤلات والتي تعد ملاحظات والتي وجب توجيهها عند مناقشة الحكومة وليس محلها الاستجواب».

وقال رئيس الوزراء: «لقد زعم الأخ النائب بعدم التزامنا بخطاب العهد الجديد، وكلامه بني على فرضيات، وجاء بعيدا عن الصواب وحاد عن الحق، وهذه وجهة نظره ونحن نحترم وجهات النظر، ولكن نحن نقول " لا غير صحيح، نحن ملتزمون بالتوجيهات السامية وبمضمون خطاب العهد الجديد، وسنعرض ما فعلناه وإذا لم يدخل ضمن العهد الجديد فأترك التقييم للشعب " ».

وتابع: «منذ استلامي لرئاسة الوزراء، كانت هناك شكاوى لانتقال مواطنين من دائرة لأخرى، ولهذا أصلحنا هذا المسار وجعلنا التصويت بالبطاقة المدنية، هل هذا لا يدخل ضمن العهد الجديد؟»، مضيفا: «أنهينا جزءا كبيرا من «شراء الأصوات»، وقمنا بتجريم الفرعيات التي حدينا منها كذلك بشكل كبير، وابتعدنا عن المشاركة في رئاسة المجلس ونائبه ولجانه وقلنا مجلس الأمة سيد قراراته، وان باستطاعتي إقرار الميزانية العامة للدولة بمرسوم ضرورة، وقت غياب المجلس وقلت لا بل أريد أن يشاركني المجلس، ورفضت حتى تمت مناقشة الميزانية العامة للدولة في مجلس الأمة، كل هذا ونتهم بأننا لم ننفذ خطاب العهد الجديد».

وأشار رئيس الوزراء إلى ان «الأخ العضو المحترم قال في صحيفة الاستجواب بتراجع رئيس الوزراء عن تنفيذ مضامين خطاب العهد الجديد، وهذا اتهام عار عن الصحة وخروج عن الامتثال للتوجيهات السامية بضرورة إعطاء الحكومة التي لم يتجاوز عمرها 5 أشهر، مهلة كافية لتحقيق الإنجاز.. نحن يدنا لليوم وحتى هذه اللحظة ممدودة مع المجلس، ولن نخفي شيئا وكل مقترحات المجلس قابلة للنقاش وإبداء الرأي.. ما عندنا مشكلة، ما نروح إلا بحسب الدستور ونقعد ونتناقش وفق القنوات الرسمية وإذا تمت الموافقة بين المجلس والحكومة نرفع الأمر للقيادة السياسية.. وما عندنا اي مشكلة بأي مشاريع او قوانين تأتينا من المجلس لأننا جميعا شركاء ونتحمل مسؤولياتنا».

وأضاف: «لم ينته دور الحكومة في الاصلاح السياسي بل التزمت الحيادية في انتخابات رئاسة ولجان مجلس الأمة ومديد التعاون عن طريق تشكيل اللجنة التنسيقية بين الحكومة ومجلس الأمة، شكلنا التنسيقية حتى تكون واضحة مع مجلس الأمة في سرعة اتخاذ القرار، ونجحنا في هذا الأمر، وتشكيل اللجنة أعطى فرصة للحكومة والمجلس والتعاون فيما بينهم وإنجاز أكبر مشاريع وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية بضرورة إصلاح

كلمة فهاد

والمطر

مداخلة الساير